

تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS
حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 - 2015)

*valuer la performance des banques utilisent CAMELS modèle
Le cas de la Banque Nationale d'Algérie (2014 - 2015)*

د. أحمد نصير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر

ahmednesir@gmail.com

د. محمد البشير بن عمر

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر

bachir.moh90@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا المقال أحد أهم المواضيع المهمة في تقييم أداء البنوك، وتم تسليط الضوء على مناقشة تقييم أداء البنوك باستخدام طريقة Camels، حيث تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، كما تعتبر من الأساليب الناجعة والتي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية والرقابة التي تعتمد عليها في الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: أداء، تقييم أداء، معيار Camels، بنك وطني جزائري.

Résumé:

Cet article examine l'un des sujets les plus importants dans l'évaluation du performance des banques, ont été mis en évidence pour discuter de la performance des banques d'évaluer l'utilisation de la méthode des Camels, qui sont considérés comme la voie des méthodes et des modèles les plus modernes utilisés par les banques développement pour prédire le risque financier et l'évaluation, en utilisant un ensemble d'indicateurs et des critères et des routes typiques pour éviter les crises financières et ne se produisent pas à l'avenir, comme l'une des méthodes efficaces qui assurent la fourniture d'un environnement favorable au travail des banques à la lumière de transparence et de contrôle qui en dépendent à l'heure actuelle.

Mots clés: performance, évaluation des performances, Camels standard, Banque nationale d'Algérie.

المقدمة:

● تمهيد

تتعرض البنوك بمختلف أشكالها وأنواعها خاصة في الدول المتقدمة والنامية للعديد من الأزمات والاضطرابات التي أدت إلى انهيارها، حيث تعتبر هذه الأخير أحد القطاعات الرئيسية التي تعطي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع إلى عملية الرقابة وذلك للحفاظ على سلامة المركز المالي لهذه البنوك.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك الناجحة في هذا القطاع الحساس وخاصة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تتطلب عملية الرقابة داخل البنك عدة معايير تستخدم لقياس مدى سلامة أدائها. حيث تطرق الباحثان إلى استخدام معيار يحدد أداء البنك وتصنيفه واكتشاف الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض إلى مشاكل مالية ضاربة تؤدي إلى اختيارات غير متوقعة، ويسمى هذا المعيار بالإنذار المبكر (معيار Camels). ومن خلال هذا المدخل تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camels ؟.

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بتقييم الأداء؟.
 - 2- ما المقصود بمعيار camels؟ وما هي مؤشرات؟.
 - 3- هل يمكن تطبيق معيار camels في البنك الوطني الجزائري؟.
- للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات المبدئية التالية:
- 1- المقصود بتقييم الأداء باختصار هو مؤشر الكفاءة والفعالية.
 - 2- معيار camels وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة تصنيفه.
 - 3- يمكن للبنك الوطني الجزائري تطبيق معيار camels.

● أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- 1- التعرف وإبراز أهمية تقييم أداء البنوك.
- 2- إبراز مفهوم وأهمية معيار camels.
- 3- كيفية استخدام معيار camels في البنك الوطني الجزائري.

• أهداف البحث:

- حاول الباحثان التوصل إلى جملة من الأهداف أهمها:
- 1- معرفة كيفية تقييم الأداء لدى البنوك بصفة عامة، وبصفة خاصة البنك الوطني الجزائري.
 - 2- معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك (معيار camels).
 - 3- توضيح كيفية عمل هذا المعيار في البنك الوطني الجزائري.
- ومن خلال ما سبق قام الباحثان بتقسيم هذا البحث إلى العناصر التالية:
- ماهية تقييم الأداء.
 - مفاهيم حول معيار camels.
 - الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015.

1. ماهية تقييم الأداء

يتم في هذا العنصر التطرق إلى جملة من النقاط يمكن إدراجها في الآتي:

1.1 مفهوم تقييم الأداء:

- يحاول الباحثان تقديم أهم المفاهيم المختلفة لتقييم الأداء، وذلك من خلال التعاريف التالية:
- هي عملية قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات، ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء¹.
 - عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها يخصص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية في تاريخ معين، كما في استخدام التحليل المالي و المراجعة الإدارية².
 - عملية التقييم هي عملية دورية تجمع بين الرئيس المباشر ومروؤسيه، حيث يتم فيها استعراض وتقييم النتائج المحققة، إضافة إلى التحاور حول التنمية الفردية الوظيفية لشاغل الوظيفة³.
 - هو القياس، والحساب، والحكم، وعليه فإن الأداء يمكن فهمه من خلال نتائج نوعية لنشاطات معينة، فالأداء مؤشر الكفاءة والفعالية⁴.

2.1 أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك خاصة عند تطبيقها في القطاعين العام والخاص، كونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويساند الإدارة في تحقيق أهدافها، حيث تمثل عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، تستند على مقارنة الأداء الفعلي والكلي لكل نشاط من الأنشطة، ويمثل تقييم

الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة كونها حصيللة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه، وتبرز أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية⁵:

- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح البنك من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق عملية.
- تساعد المؤسسات المالية على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

- مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف، من خلال توجيه نشاطاتها التي تخضع للقياس والحكم.

- تقييم الأداء يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية والحفاظ على سيولتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار¹.

- تقييم الأداء يساعد على اختيار العمل من خلال التعرف على مستواهم العلمي والفني ومدى اندماجهم في العمل، كذلك يساعد الحكم على مدى نجاح سياسات الاختيار والتعيين أو فشلها في توفير الموارد البشرية الملائمة للعمل².

3.1. أقسام ومجالات تقييم الأداء

تتم عملية تقييم الأداء في تقييمها على عدة أقسام ومجالات كما يلي:

1.3.1. أقسام تقييم الأداء

لتقييم الأداء عدة أقسام نذكر من بينها³:

1.1.3.1. تقييم الأداء المخطط:

تعتمد عملية تقييم الأداء على مدى تحقيق الأهداف الموضوعة والمخطط لها، وذلك بمقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية معينة ودورية، ويمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، ومن الممكن أن تكون لفترات زمنية متوسطة المدى، أي من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات، وهذا ما يفسر مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطتها.

2.1.3.1. تقييم الأداء العام أو الشامل:

هذا النوع من التقييم يهتم بجوانب والأنشطة باستخدام جميع المؤثرات المخططة والفعالية والمعارية في عملية القياس والتقييم، وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا مناسباً، وباستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعالية والمعارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل.

3.1.3.1. تقييم الأداء الفعلي:

يتم تقييم الأداء الفعلي لكافة الموارد المتاحة سواء كانت مادية منها أو بشرية، وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض من أجل التعرف على جميع الاختلالات التي تحدث، وقياس درجة توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل مؤشرات الفعالية للسنة المالية المعنية، ودراسة تطوراتها، حيث يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس البنك.

4.1.3.1. تقييم الأداء المعياري أو القياسي:

يتم فيها مقارنة جميع النتائج الفعلية مع النتائج المعيارية، حيث تأخذ نوعين من المقارنة، يتم المقارنة عن طريق مقارنة النتائج المحققة لمختلف الأنشطة مثلاً: الأرباح والقيمة المضافة مع النتائج المعيارية التي كانت مقياساً للحكم، وتوضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات، عن طريق مقارنة النسب أو معدلات الفعالية مع النسب والمعدلات المعيارية.

2.3.1. مجالات تقييم الأداء

يمكن تمييز ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي⁴:

1.2.3.1. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفاً منها:

في هذا المجال يمكن تقييم النتائج المترتبة عن التنفيذ، للتأكد من التأثيرات الاقتصادية وتطوراتها، التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها، كذلك يتم اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها والحد منها.

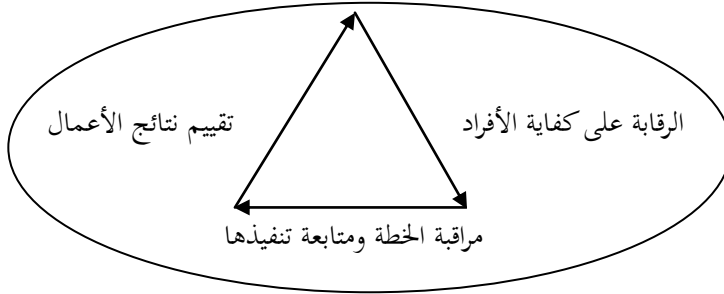
2.2.3.1. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها:

بعد تحديد ووضع الخطط من طرف البنك يتوجب عليه متابعتها، من خلال ما تم تحقيقه من أهداف وفقاً لمواعيد محددة، وهذا معناه مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، وبالتالي مراقبة تنفيذ الأهداف في فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلاف في الوقت المناسب.

3.2.3.1. الرقابة على كافة الأفراد:

قيام البنك بالتأكد من مختلف أوجه نشاطاته وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة، حيث تقوم بالرقابة على كفاءة الأداء وتقييمه والعمل على تحسينه لما له من أهمية بالغة له. ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مجالات تقييم الأداء في الشكل أدناه كما يلي:

الشكل رقم (1): مجالات تقييم الأداء



المصدر: منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، نفس المرجع السابق، ص: 76.

4.1. عناصر ومراحل تقييم الأداء

تتماز عملية تقييم الأداء في البنوك، بعدة عناصر ومراحل وهي:

1.4.1. عناصر تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء الناجح بجملة من العناصر الأساسية و هي¹:

1.1.4.1. تقييم الأداء الاقتصادي:

يهتم هذا العنصر باستغلال جميع الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الجودة والتنوعية المناسبة حسب الهدف المسطر من قبله.

2.1.4.1. تقييم الكفاءة:

يمكن اعتبار الكفاءة على أنها كمية المخرجات لكل وحدة من المدخلات، وبالتالي تقييم الكفاءة يعرف بأنه نسبة أو معدل قياس مادي للمخرجات من السلع والخدمات الناتجة عن العمليات التشغيلية للنشاط أو البرنامج المنسوب إلى تكلفة النشاط أو تكلفة البرنامج.

3.1.4.1. إجراءات التقييم:

يتبع إجراءات معينة في تنفيذ هذه العملية، وأهم إجراء هو المقابلة مع الأفراد العاملين لإمدادهم بالمعلومات التي تهمهم والتي تفيدهم في تحسين أدائهم مستقبلا وهذه المقابلة تدعى بمقابلة التقييم².

4.1.4.1. تقييم الفعالية:

يسعى تقييم الفعالية إلى ربط العلاقة بين المنتج وأهداف، وقد ارتبط تعريف الفعالية بالتوصل إلى تحقيق الوحدة من خلال قياس درجة نجاحها، والحصول على المنافع بنفقات أقل، أي انجاز الأهداف المسطرة كما هو مخطط له.

5.1.4.1. فترة ووقت التقييم:

ليس من السهل تحديد فترة وقت تقييم الأداء بالنسبة للعاملين ولكن من الممكن الاعتماد على أداء المستشارين في مجال إدارة الأفراد، وعندما يزود الأفراد بالتغذية العكسية أو الرجعية عن نتائج التقييم وتشخيص نقاط الضعف لديهم ويتم إرشادهم وتوجيههم من قبل الإدارة لمعرفة تعديل سلوكهم ورفع كفاءتهم وفعالية أدائهم¹.

6.1.4.1. تقييم البيئة:

يهتم هذا العنصر بالحفاظ على البيئة والمناطق الجغرافية، وهذا من خلال تقييم مدى تحقيق البنك للفوائد والمنافع المحيطة به، وكذلك دراسة كل العوائق السلبية والمؤثرات والأسباب المحتملة التي يؤثر بها على البيئة.

2.4.1. مراحل تقييم الأداء

يتطلب إتباع مراحل عملية تقييم الأداء من خلال عدة مراحل نوردتها في النقاط كما يلي²:

1.2.4.1. تحديد النشاط المراد تقييمه:

تحتاج الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى معرفة تحديد النتائج المحققة والأنشطة والعمليات من التنفيذ الفعلي للبرامج والسياسات والاستراتيجيات والخطط ومتابعتها وتقييمها، والتركيز على كل نشاط خاضع للقياس خاصة العناصر الأكثر أهمية.

2.2.4.1. التخطيط:

يتم فيه إعداد جميع القوائم التقديرية والموازنات، وتحديد الأساليب والأدوات والمعايير والطرق التي سيتم استخدامها في التقييم، وتحديد جميع المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

3.2.4.1. وضع معايير الأداء:

تعتبر معايير الأداء المستخدمة في قياس المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ومعايير الأداء تعبر عن تفاصيل الأهداف الإستراتيجية، وعن مدى تحقيقها بالشكل الملائم. وبالتالي تسمح بتقبل الانحرافات الواقعة ضمن هذه الحدود.

4.2.4.1. قياس الأداء:

هي عملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو للأفراد، وقياس الأداء الفعلي عموماً لا بد أن يشمل كلا الجانبين الكمي والنوعي، ويمكن تمثيل مقاييس الأداء بوحدات كالساعات، والأمطار، وعدد التقارير، وعدد الأخطاء، وعدد العاملين المؤهلين ...، حيث يمكن لهذه المقاييس أن تبين الانحراف في العملية أو الانحراف في المواصفات التصميمية.

5.2.4.1. اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

وهي آخر هذه المراحل التي يقوم بها البنك كما يلي:

- تطابق الأداء المخطط مع الأداء الفعلي في هذه الحالة.
- وجود بعض الانحرافات عن الأداء المخطط، وفي هذه الحالة لا بد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، من أجل ذلك نقوم بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى الانحرافات، من خلال التشخيص التام لعدة جوانب مختلفة، وبالتالي العمل على تصحيحها وعلاجها بعد الكشف عن الأسباب الحقيقية، ويقوم البنك بتحديد أهداف واقعية في المستقبل وتعديل الأهداف والأسباب.

2. مفاهيم حول معيار Camels

يعد معيار camels إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق إلى نشأته وتطوره وتعريفه وأهم معاييرها بشكل مختصر:

1.2. نشأة وتطور معيار Camels

لقد اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار Camels، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدثت انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف¹.

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم بالحقائق، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية².

2.2. مفاهيم حول معيار Camels

ومن أهم مختلف التعاريف حول هذا المعيار نجد:

- يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربح السنوية المرسلّة من المصارف للبنك المركزي ومن ثمّ عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار camels هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق³.
- تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات⁴.
- يعرف مؤشر camels بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني⁵.

3.2. أهم معايير Camels

تسعى المؤسسات المالية إلى تقييم أدائها من خلال تطبيق عدة معايير، هذه المعايير تستند إلى خطوات وأساليب تساعد على تقييم الفعلي لها قبل حدوث الخلل والأزمة داخلها، ومن بين هذه المعايير نذكرها في باختصار كما يلي⁶:

1.3.2. كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاية المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2.3.2. مؤشرات جودة الأصول :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

3.3.2. مؤشرات سلامة الإدارة :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات، وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها⁷:

- معدلات الإنفاق - نسبة الإيرادات لكل موظف - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

4.3.2. مؤشرات الإيرادات والربحية:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية مخفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: - العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية.

5.3.2. مؤشرات السيولة:

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية⁸:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية - نسبة الودائع إلى القروض.
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم - سيولة السوق الثانوية.

6.3.2. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة⁹.

3. الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري (BNA) في الفترة 2014-2015.

يمكن التطرق في هذا العنصر إلى النقاط التالية:

1.3. مفهوم البنك الوطني الجزائري¹⁰

هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب القرار رقم 178/66 الصادر في الثالث عشر جوان من عام 1966، وبذلك يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر عقب الاستقلال، ويقدر رأس ماله بـ 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض العقاري الجزائري التونسي، وهو يحوي 133 وكالة، والذي تم دمجها في الواحد جويلية من عام 1966.
- القرض الصناعي والتجاري، والذي يحوي 03 وكالات، وتم دمجها في الفاتح جويلية من عام 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وهو يحتوي على 06 وكالات، وتم دمجها في الفاتح من جانفي من عام 1968.
- بنك باريس وهولندا، والذي يحوي وكالة واحدة، تم دمجها في ماي من عام 1968.
- مكتب معسكر للخصم، والذي يحتوي على وكالة واحدة، حيث تم دمجها في جوان.

2.3. متطلبات معيار تقييم أداء البنوك حسب معيار Camels

طور هذا المعيار Camels حيث أدخلت عليه بعض التعديلات ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنوك، بإيجاد نموذج يمكن هذا الأخير من تقييم وتصنيف داخلي لها، وقياس مستوى كفاءة الأداء بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك حسب العناصر الستة الرئيسية السابقة، هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء)، وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء). وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة في الجدول رقم (1) على النحو التالي¹¹:

الجدول رقم (1): تصنيف البنوك حسب Camels

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1.4 - 1	1- قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2.4 - 1.5	2- مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3.4 - 2.5	3- معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4.4 - 3.5	4- هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 - 4.5	5- غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة - إشراف

المصدر: عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، 2009، ص: 11.

3.3. تقييم أداء البنك الوطني الجزائري لسنتي 2014 و 2015 حسب نموذج Camels

في هذا العنصر قام الباحث بحساب المؤشرات الستة حسب نموذج Camels للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، وعلى هذا الأساس يتم تقييمه ومعرفة تصنيفه حسب متطلبات معيار تقييم أداء البنوك، وعليه يمكن تحديدها وتحليلها والحكم على الأداء الكلي للبنك وفق الآتي:

1.3.3. تقييم مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

الجدول رقم (2) يوضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال السنتين قيد الدراسة، وبالمقارنة مع ما تنص عليه المادة 03 من التعليمات 74 – 94 فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08 %، وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري كما في الجدول رقم (2) أدناه:

كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول

الجدول رقم (2) يوضح نسبة وتصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري

2015	2014	البيان السنوات
% 12.25	% 10.50	نسبة كفاية رأس المال
1	1	التصنيف الجزئي
$1 = 2 / (1 + 1)$		متوسط التصنيف
1		التصنيف الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن نسبة المتحصل عليها للسنتين هي أكبر من النسبة المعتمدة لدى نموذج Camels، وبالتالي تم تصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري بالتصنيف واحد أي الأول، مما يدل على أن كفاية رأس المال لدى البنك في حالة جيدة وبذلك هو قادر على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

2.3.3. تقييم مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

يمكن تلخيص عناصر هذا المؤشر باختصار شديد، وعليه يمكن تقييم جودة الأصول وفق النسبتين التاليتين:

- مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول: مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول. يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 80 %، وهي تعكس اهتمام البنك باقتناء أصول محققة للإيرادات.

- نسبة التصنيف المرجح WCR = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات، تقيس هذه النسبة حجم مخصصات من حقوق الملكية والمخصصات. ويمكن تمثيل هذا التصنيف الخاص بجودة الأصول (WCR) في الجدول رقم (3) كما يلي:

الجدول رقم (3): يوضح نسب التصنيف المرحج WCR

النسب	التصنيف
$WCR > 05\%$	1
$05\% > WCR > 15\%$	2
$15\% > WCR > 35\%$	3
$35\% > WCR > 60\%$	4
$WCR < 60\%$	5

1.2.3.3. تحليل مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

البيان	السنوات	2014	2015
مجممل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول		97.97 %	98.11 %
التصنيف الجزئي		1	1
متوسط التصنيف		$1 = 2 / (1 + 1)$	
التصنيف الكلي		1	
نسبة التصنيف المرحج WCR		6.76 %	5.79 %
التصنيف الجزئي		2	2
متوسط التصنيف		$2 = 2 / (2 + 2)$	
التصنيف الكلي		2	
متوسط تصنيف النسبة		$1.5 = 2 / (2 + 1)$	
التصنيف النهائي		2	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول يمكن ملاحظ النسبة الكبيرة لمجممل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كما يبينها الجدول رقم (4)، وعليه يكون تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري بالتصنيف 1، مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في الأصول المحققة للإيرادات، وبالتالي تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، أما بالنسبة لتصنيف المرحج كانت النسبتين المحصل عليهما للبنك تقع بين النسبتين خمسة في المائة وخمسة عشرة في المائة كما يبينها الجدول رقم (3)، وبالتالي تم تصنيف البنك بالتصنيف الكلي 2 لسنتين 2014 و 2015، مما يعني

أن جودة أصول البنك في حالة مرضية. ويدل على ترشيد والتحكم في حجم القروض المتعثرة وتدارك بعض القصور الموجودة لدى البنك، وأنه يوجد انتظام في تحصيل أقساطها والفوائد المستحقة، كما يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية ومعالجة السلبات الموجودة داخل البنك، وعليه تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

3.3.3. تقييم مؤشر جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك وهي:

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملًا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

4.3.3. تقييم مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015

نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية تقييم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة، وبالاكتفاء على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري باستخدام النسبتين التاليتين: نسبة العائد على حقوق الملكية: الربح الصافي/ حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول: الربح الصافي/ إجمالي الأصول، ومن خلال هذا الطرح يمكن تصنيف ربحية البنك كما يوضحها الجدول رقم (8).

1.4.3.3. تحليل مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (5) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري

البيان	السنوات	2014	2015
نسبة العائد على حقوق الملكية A		% 20.15	% 17.11
التصنيف الجزئي		1	2
متوسط التصنيف		$1.5 = 2 / (2 + 1)$	
التصنيف الكلي		2	
نسبة العائد على الأصول B		% 1.14	% 1.08
التصنيف الجزئي		1	1
متوسط التصنيف		$1 = 2 / (1 + 1)$	
التصنيف الكلي		1	
متوسط تصنيف النسبة		$1.5 = 2 / (1 + 2)$	
التصنيف النهائي		1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه يمكن ملاحظة نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول للستين وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول رقم (6) أدناه، تم تصنيف مؤشر إدارة ربحية البنك الوطني الجزائري بالتصنيف النهائي 1، مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافٍ لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين، كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

جدول رقم (6): يوضح تصنيف ربحية البنوك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B
1	$A \geq 0.4$	$B \geq 1\%$
2	$A < 0.2$	$0.75\% < B < 1\%$
3	$A < 0.1$	$0.5\% < B < 0.75\%$
4	$A < 0.05$	$0.25\% < B < 0.5\%$
5	$A < 0.01$	$B < 0.25\%$

5.3.3. تقييم مؤشر إدارة سيولة البنك الوطني الجزائري لستين 2014 و 2015

سوف نقوم بتحليل سيولة البنك الوطني الجزائري باستخدام النسب التالية:

- نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع. - نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول. والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة:

الجدول رقم (7): يوضح تصنيف سيولة البنك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D
1	55 % فما فوق	D < 50 %
2	66 % فما فوق	D < 60 %
3	65 % فما فوق	D < 65 %
4	70 % فما فوق	D < 70 %
5	71 % فما فوق	D > 70 %

1.5.3.3. تحليل مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري

يمكن تحليل وتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري لسنتين 2014 و 2015، كما هو موضح في الجدول (10) أدناه:

الجدول رقم (8) يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري

البيان	السنوات	2014	2015
نسبة القروض إلى الودائع		105.81 %	144.21 %
التصنيف الجزئي		5	5
متوسط التصنيف		$5 = 2 / (5+5)$	
التصنيف الكلي		5	
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D		73.95 %	80.35 %
التصنيف الجزئي		5	5
متوسط التصنيف		$5 = 2 / (5+5)$	
التصنيف الكلي		5	
متوسط تصنيف النسبة		$5 = 2 / (5+5)$	
التصنيف النهائي		5	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع كل من النسبتين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للسنتين 2014 و 2015، لذا تم منح البنك الوطني الجزائري حسب تصنيف Camels

التصنيف 5، لأن القروض تشكل أكبر توظيفه لأصول البنك، مما يوقع البنك في خطر السيولة خلال السنتين وعدم تسديدها (حالة خطيرة جدا)، كما تم التصنيف النهائي للبنك وتحصله على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنتين بالاعتماد على تصنيفات الجدول رقم (7)، مما يعني أن التقييم العام للبنك يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة، وبالتالي يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية الدائمة والإشراف على تتبع النقاط السلبية وتصحيحها داخل البنك.

6.3.3. تقييم مؤشر حساسية البنك الوطني الجزائري تجاه مخاطر السوق

من خلال هذا العنصر يمكن اختصار تقييم وتحليل حساسية البنك تجاه مخاطر السوق، وهذا نظرا لانعدام أسواق رأس المال في بلادنا، وبالتالي يعرف مؤشر مخاطر السوق بأنها مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وتقوم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق التالية: أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مؤشرات بورصات الأسهم، وهي تشمل على ما يلي:

- مخاطر سعر الفائدة: يعرف بالحالة التي يحدد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة.
- مخاطر تقلبات سعر الصرف: تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف.
- مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

4. التصنيف النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري:

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نموذج Camels وإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدة، ومن خلال الجداول السابقة (جداول تصنيف البنك الوطني الجزائري من حيث: كفاية رأس المال - جودة الأصول - الربحية - السيولة) يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك، ويمكن توضيحها في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (9) يوضح التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري

التصنيف	المؤشرات	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي للمؤشرات	1	2	1	5	
متوسط التصنيف الفردي للمؤشرات	$2.25 = 4 / (5 + 1 + 2 + 1)$				
التصنيف النهائي للمؤشرات	2				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول رقم (9) تم تصنيف البنك بشكل نهائي وفق المؤشرات الأربعة حسب نموذج Camels وقدر بالتصنيف الثاني، مما يدل على أن أداء الكلي للبنك الوطني الجزائري مرضي، أي سليم نسبيا مع وجود

بعض القصور في عناصر بعض المؤشرات، وبالتالي يتطلب بعض الإرشادات الرقابية ومعالجة السلبيات في الكثير من نقاط الضعف التي تم الكشف عنها، لذا على البنك اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والتدابير التصحيحية للوضع في إطار زمني معقول.

الخاتمة

إن هذا البحث الذي تمحور حول تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج Camels، حيث قام الباحثان بتقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية تتمثل في: ماهية تقييم الأداء، مفاهيم حول نموذج Camels، الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري، التصنيف النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري، وقد استهدف هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تدور حول صلب الموضوع وهي: كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camels، حيث مكنتنا من صياغة مجموعة من النتائج والتوصيات التالية.

• نتائج البحث:

يمكن تحديد نتائج البحث في النقاط التالية:

- عملية تقييم الأداء هي المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية، من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.
- عملية تقييم الأداء هي عملية رقابية تتم على مراحل في البنك، والتي تبدأ من تحديد الأهداف المحققة في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم، بالإضافة إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.
- يعالج نموذج Camels مشاكل البنوك في ستة محاور وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.
- نموذج Camels يقيس مواطن القوة والعمل على الزيادة فيها، ونقاط الضعف يتم اكتشافها وتداركها وتصحيحها والعمل على تحسينها لتقييم أداء البنك ككل.
- أن البنك الوطني الجزائري نتائجه حسب تصنيف Camels نتائج مرضية.

• توصيات البحث:

- يمكن اتخاذ جملة من التوصيات الضرورية كما يلي:
- يمكن للبنك الاعتماد على مثل هذا المعيار.

- يساعد هذا النموذج البنك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.
- هذا النموذج يساعد على دخول الأسواق المالية.
- يساهم في رفع كفاءة البنك.
- يقيم الأداء بشكل جيد ويقوم بتصنيف البنك من بين مجموعة البنوك المتاحة.
- يحسن من نقاط الضعف ويعمل على تحسينها.

المصادر والإحالات:

- 1- توفيق محمد عبد الحسن، **التقييم والتميز في الأداء**، دار الكتاب الحديث، جامعة الزرقاء، بغداد، العراق، 2006، ص: 3.
- 2- حسين بلوط، إدارة الموارد البشرية - مدخل إستراتيجي، دار النهضة للطباعة، بيروت، لبنان، 2003، ص: 360.
- 3- زهير ثابت، كفاءة تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص: 15.
- 4- شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية - إدارة الأفراد، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص: 88.
- 5- عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.
- 6- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث المركزي العراقي، العراق، بدون سنة نشر، ص: 06.
- 7- مجيد الكوفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 43.
- 8- منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص: 78.
- 9- نظمي شحادة ومحمد الباشا وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1991، ص: 76.
- 10- Bessey ère desHortes: gérer les ressources humaines dans l' entreprise : concept et outil, Edition d' organisation, Paris, 1992, P: 102 .
- 11- ganter capelle-blancard , Thierry chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire **en Europe, revue française d'Economie** , vol 19 N1 2004 , p 78 .
- 12- محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -، الجزائر، 2017/2016، ص - ص: 182 - 183.
- 13- نوار هاني إسماعيل، تقييم أداء الموارد البشرية ومدى مساهمته في رفع أداء المنشآت العامة - نموذج شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري، مذكرة ماجستير تخصص: إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2005/2004، ص: 63.
- 14- عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك دراسة تطبيقية، طالب ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2009، ص: 09.

- 15- حنان صوالحة، تقييم الأداء المؤسسي في شركة الفوسفات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها - دراسة تحليلية ميدانية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2009، ص: 12.
- 16- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقال في مجلة الباحث دورية وطنية ودولية محكمة، العدد 10، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، الجزائر، 2012، ص: 207.
- 17- أحمد الرشيد مالك، مقارنة بين معياري Camel و Cael كأداة حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد: 35، مصر، 2005، ص: 03.
- 18- الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري، باختصار، www.bna.dz، بتاريخ: 01/06/2017، على الساعة 19:25 دقيقة مساءً.

ملحق (المبالغ كلها بالمليار دينار جزائري)

البيان	السنوات	2014	2015
رأس المال الأساسي		275367345	333211279
إجمالي الأصول		2620619206	2719081219
حقوق الملكية		147845349	172629808
الودائع		1831665625	1515052812
القروض		1938033475	2184872337
المخصصات		23990196	33960611
مجمّل الأصول المحققة للإيرادات		2567377515	2667634199

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري.